

تأثير كفاية رأس المال على هيكل التمويل بحقوق الملكية
 دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
 للفترة (2014 - 2020)

The effect of capital adequacy on the equity financing structure
 Analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the
 period (2014-2020)

عباس محمد حميد

Abbas Mohammed Hamid

abbasmohammedhamid778@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت.

College of Administration and
 Economics/University of Tikrit.

أ.م. د. جمال هداش محمد

A. P. Dr. Jamal Hadash Mohammed

Jamal55@tu.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت.

College of Administration and
 Economics/University of Tikrit.

المستخلص:

تهدف الدراسة الى معرفة تأثير كفاية رأس المال على هيكل التمويل بالملكية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014 – 2020)، لتشخيص نقاط الضعف فيها . فقد انطلقت مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيسي والذي مفاده : هل ان كفاية رأس المال تأثير في هيكل التمويل بحقوق الملكية للمصارف التجارية المبحوثة ؟ . وتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية في العراق ، تم اختيار (12) مصرف والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، بالاعتماد على تقاريرها السنوية . و استخدام اسلوب المنهج الوصفي التحليلي . كما استخدم في الدراسة التحليل المالي و التحليل الاحصائي لتطبيق اسلوب تحليل الارتباط ذو دلالة معنوية بين كفاية رأس المال وهيكل التمويل وذلك لمعرفة مدى التأثير بين المتغيرات. كانت الاستنتاجات اهمها وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين كفاية رأس المال وهيكل التمويل بحق الملكية ، وكذلك اظهرت وجود اثر معنوي بين كفاية رأس المال مع التمويل بحق الملكية. اوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على المصادر المملوكة في مزيج التمويل للمصارف ، ما يجعل المصرف بحالة اكثر ثبات لو قورن بالمصارف التي تعتمد على مصادر المديونية ، وايضا ضرورة تركيز الدراسات والبحوث لعمل كفاية رأس المال بتطبيق على المؤسسات المالية في بورصة العراق بشكل اكبر.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال ، هيكل التمويل ، حقوق الملكية.

Abstract:

The study aims to know the impact of capital adequacy on the financing structure by ownership of a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2014-2020), to diagnose its weaknesses. The study problem started from the main question that is: Does capital adequacy have an impact In the structure of financing by property rights for the commercial banks investigated?, which represented the research community of commercial banks in Iraq, (12) banks were selected and listed on the Iraq Stock Exchange, based on their annual reports. And the use of the descriptive analytical method. The study also used financial analysis and statistical analysis to apply the method of simple linear correlation analysis and the method of simple linear regression in order to know the extent of the effect between the variables. The most important conclusions were the existence of a significant correlation between capital adequacy and equity financing structure, and also showed a significant effect between capital adequacy with equity financing. The study recommended the need to rely on owned sources in the financing mix of banks, which makes the bank more stable if compared to banks that depend on sources of indebtedness, and also the need to focus studies and research to work capital adequacy by applying to financial institutions in the Iraq Stock Exchange more.

Keywords: capital adequacy, financing structure, property rights

نشهد الان الكثير من التغيرات والتحولات على صعيد مختلف الانشطة في ميدان المال والاعمال التي ظهرت بوادر انعكاسها في الافق. اذ ان الملاحة المالية والذي تعتبر نسبة كفاية راس المال من ضمن اطرها ، محط اهتمام رواد المال والاعمال وخبراء الاقتصاد في جميع انحاء العالم منذ السنوات القليلة الماضية، واللاعب الرئيسي في جميع المؤسسات المالية لما لها دور فعال خلال مراحل حياة المؤسسة المالية منذ النمو حتى الانحدار، اخذت الحيز الاكبر من الشغل الشاغل في الوقت الحاضر للباحثين والمهتمين في بيئة المال والاعمال ، لما لها من اثار وتداعيات كبيرة ومهمة في تحديد الكثير من الجوانب داخل المصرف على مستوى الادارة وعلى مستوى اختيار المصادر التمويلية لهيكل المالي المسؤول الاول عن تعظيم ثروة المساهمين ، وكذلك لها التأثير في تحديد كلفة المصدر وبالتالي تحديد حجم المخاطر ، فدفعت بالبنوك المركزية المحلية والعالمية لتزيد من تركيزها اتجاه الملاحة وتراقب المؤسسات الاقتصادية على اساسا ، ذلك للحد من الكوارث الاقتصادية والازمات التي عصفت في جانب المال والاعمال واعدت هذه الدول الكبيرة مجتمعة معايير وقائية وعلاجية للتدهور الحاصل والذي تعتبر بمثابة خارطة طريق للسير عليها المؤسسات الاقتصادية عامة والمصارف خاصة ، لذلك اصبح من الضرورة الاهتمام بالجوانب الفعالة والحقيقية لمراقبة نسبة كفاية راس المال، والاهتمام بها يعطي انطباع واضح عن ما ستؤول اليه الامور من اختيار الهيكل التمويلي للمصارف التجارية والمؤسسات المالية بشكل عام .

2 المنهجية

2.1 مشكلة البحث وتساولاته

استخدام مصادر لهيكل التمويل السليم للمصارف التجارية يمكنها من تجنب حدوث الازمات المالية التي تعصف بها في اوقات العسر المالي والتلكؤ الذي قد يطالها في التعاملات ، وذلك من خلال تقييم وتحليل مدى امتلاكها نسبة كفاية راس المال ، وتحديد الاخطاء ونقاط الضعف ومعرفة اسبابها وبالتالي ايجاد الطرق لمعالجتها قبل حدوث الازمة . وهو ما اثار التساؤل الرئيس للبحث والذي مفاده : هل ان كفاية راس المال تأثير في هيكل التمويل بحقوق الملكية للمصارف التجارية المبحوثة ؟ انطلقا مما تقدم تتبلور مشكلة البحث من التساؤلات الفرعية الآتية :

- أ. ما هي طبيعة نسبة كفاية راس المال في المصارف قيد البحث ؟
- ب. ما هو الهيكل التمويلي السليم الذي يعتمد للمصارف قيد البحث ؟
- ت. ماهي طبيعة العلاقة والاثار لمتغيرات البحث ؟

2.2 اهمية البحث

اهمية البحث الحالي يمكن تمثيلها من محورين رئيسيين هما :

- أ. **الاهمية على المستوى النظري وتتضمن :**
 - يستمد البحث اهميته كونه من البحوث القليلة التي يتناول اثر كفاية راس المال على هيكل التمويل بحقوق الملكية في مجموعة من المصارف التجارية العراقية على حد علم الباحثان، كما يقدم اطار فكري ومعرفي بين المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث الاساسية .
 - يقدم هذا البحث اسهاما من خلال دراسة تحليلية مستفيضة لموضوع هام وحيوي وهو (هيكل التمويل بحقوق الملكية) وبيان ما يسفر عنه من نتائج ومدى اقترابها وابتعادها عن نتائج الدراسات التي اجريت في المصارف التجارية العالمية ، و اغناء المكتبة العراقية والعربية بأحدث البحوث التي تربط بين (نسبة كفاية راس المال وهيكل التمويل بحقوق الملكية) وتعتبر نقطة انطلاق لبحوث اخرى مستقبلية.
- ب. **الاهمية على المستوى التطبيقي :**
 - يسهم هذا البحث تعزيز التركيز للجهات التي تهتم بهذا الجانب ، و بالشؤون المالية والاستثمارية في ميدان المصارف الخاصة العراقية .
 - يوضح الطرق والاساليب التي يكون بوسع ادارة المصارف التجارية المذكورة استخدامها لمعالجة العسر المالي بما يؤدي لتعزيز هيكل التمويل حسب الطرق والمعايير العلمية .

2.3 اهداف البحث

- يتركز الهدف الاساس للبحث الحالي في اطار ايجاد نسبة كفاية راس المال ضمن ميدان المصارف الخاصة العراقية بشكل خاص لسرعة قلبه وعدم استقراره نسبيا ، مما او عز بمجموعة من هذه الاهداف المنبثقة وكما يلي :
- أ. التعرف على نسبة كفاية راس المال وانعكاسها على هيكل تمويل الملكية للمصارف المبحوثة.
 - ب. تسليط الضوء على علاقة الارتباط والاثار بين متغيرات البحث (نسبة كفاية راس المال وهيكل التمويل بحقوق الملكية) ومعرفة نتائجها على عينة البحث .

ت. معرفة نقاط القوة والضعف من خلال نسبة كفاية رأس المال وتوجيه الممارسات والاجراءات المتاحة لتعزيز الاستقرار المالي للمصارف الذي تعمل في بيئة غير مستقرة .

2.4 فرضيات البحث

وتنتبثق عنه الفرضيات التي بنيت استنادا الى :
الفرضية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين كفاية رأس المال وهيكل التمويل بحقوق الملكية.
الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنسبة كفاية رأس المال مع هيكل التمويل بحقوق الملكية.

2.5 مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث في (المصارف التجارية العاملة والمدرجة في الأسواق المالية العراقية) اذ ان العينة اتخذت (12) مصارفا تجاريا كعينة قصدية للفترة (2014-2020)، من مجتمع المصارف التجارية البالغ (24) مصرفا تجاريا مدرجا .

2.6 منهج البحث

استنادا الى أهداف البحث ، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإيجاد العلاقات والاثربين المتغيرات والتحقق من صحة الفرضيات ، يتم استخدام مجموعة من الادوات الاحصائية ، وبالاعتماد على برنامج (Excel - 2010) و البرنامج الاحصائي (SPSS – V.24) لأجراء التحليل .

2.7 حدود البحث

أ. **الحدود الزمانية :** تمثلت بالحسابات الختامية لعدد من المصارف التجارية المدرجة في السوق العراقية للأوراق المالية للفترة (2014-2020) والمنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية.
ب. **الحدود المكانية :** هي عينة المصارف التجارية المختارة والمتمثلة في (مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف المتحد ، مصرف الاهلي ، مصرف الائتمان ، مصرف سومر ، مصرف الخليج ، مصرف الموصل ، مصرف اشور ، مصرف المنصور ، مصرف عبر العراق) .
ت. **الحدود البحثية :** حددت بدراسة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية للبحث وهي (نسبة كفاية رأس المال وهيكل التمويل بحقوق الملكية).

2.8 ادوات جمع البيانات

الحصول على البيانات الاولية والثانوية للبحث ، وكالاتي :
أ. **الجانب النظري:** من المصادر العلمية كالإطريخ والرسائل والمجلات والكتب والمقالات العربية والاجنبية ما توفر ورقيا او عن طريق شبكة الانترنت .
ب. **الجانب التطبيقي:** تم الاعتماد في جمع البيانات والمعلومات من التقارير المنشورة في موقع هيئة سوق العراق للأوراق المالية عن طريق الموقع الالكتروني المعتمد (<http://www.isx-iq.net>).

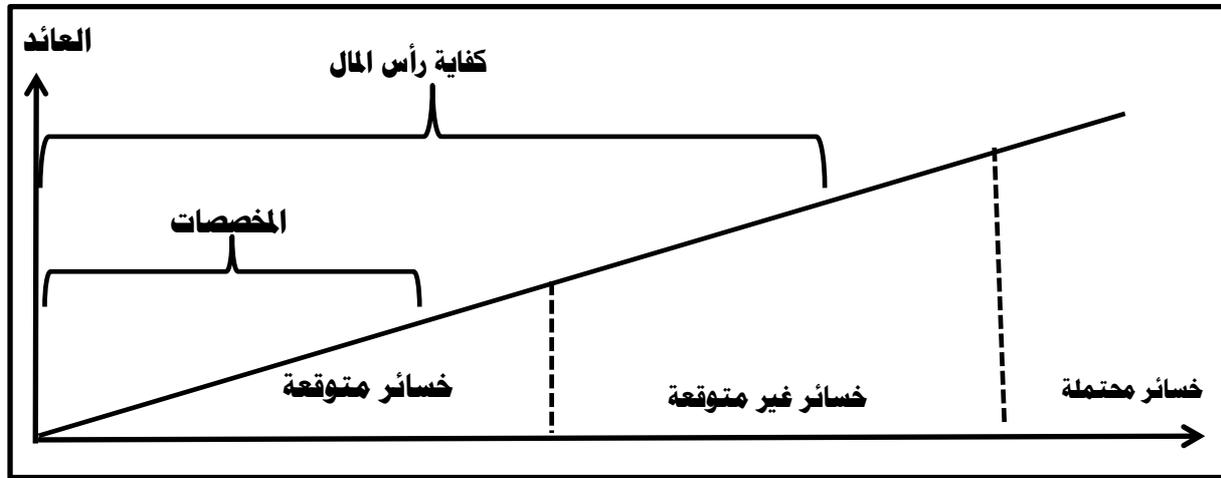
3 الاطار النظري

3.1 كفاية رأس المال

3.1.1 مفهوم كفاية رأس المال:

يعبر عنه بأنه المقدار المناسب والكافي من رأس المال للمصارف يستطيع من خلاله اداء جميع الوظائف والانشطة المالية من دون تعرضه للمخاطر ويتم التعرف على مدى تحمل المصرف المخاطر المتوقعة والغير متوقعة (Rashm&Daghim, 2018: 140). وعرفه بأنه هو ذلك المقدار من رأس مال المصرف الذي يكفي بصد الخسائر او امتصاصها والذي قد تحدث نتيجة لبعض الاستثمارات للمصرف او من جراء عمليات منح الائتمان او من مجمل العمليات التي يقوم المصرف بها من خلال توظيفه للأموال الذي يمتلكها (Al-Harith & Hazouri, 2018: 248).
اذ عملت لجنة بازل بجميع اصداراتها، لتعزيز السلامة في النظام المالي والمصرفي المتبع دوليا وعملت على رفع معدل نسبة كفاية رأس المال تدريجيا وبخلاف الفترة المحسورة ما بين عامين (2017 - 2018) تم العمل على رفع معدل كفاية رأس المال الى 9% وكما تم العمل بعد ذلك بقرار زيادته الى 10.5% في العام 2019 وفق الاصلاحات الجديدة التي تتماشى مع الاحداث العالمية من حيث النظام المصرفي الدولي الذي حصلت في (بازل 3) والتي قررت اللجنة وفق هذا المعيار الجديد الى زيادة كفاية رأس المال وايضا من الضروري توفر مصادر لتمويل المصارف على ان تكون مستقرة وذلك لضمان بأن عندما تقوم تلك المصارف بمنح الائتمان والاستثمار لا يتأثر دورها وان توفر نسبة

من السيولة النقدية محددة للقيام بتعزيز قوة ومتانة المصرف على القدرة بالإيفاء بالالتزامات المقررة اتجاه زبائنه والجهات الأخرى (Ayyash & Al-Ayeb, 2018: 84)



شكل 1: حجم الخسائر التي يغطيها كفاية رأس المال للمصارف

Source: Jong, R. (2016). Estimating the financial impact of data quality issues. (Master's thesis, University of Twente).

3.1.2 مقاييس كفاية رأس المال

جدول 1: مؤشرات قياس كفاية رأس المال

ت	النسبة المستخدمة للتحليل	المقياس
1	نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع	رأس المال الممتلك $100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}}$
2	نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات	رأس المال الممتلك $100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}}$

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد علي (Al-Nuwairan, 2019: 105) (Muhammad & Mubarak, 2013: 28) (Sugiyarto, 2015: 54).

3.2 هيكل التمويل بحقوق الملكية

3.2.1 مفهوم هيكل التمويل

عرفه (Kujawski, etal, 2020: 143) بأنه عنصر مهم في نموذج الاعمال للمصارف اذ يتكون بشكل رئيسي من هيكل المطلوبات ومن رأس المال الممتلك ومن اجمالي الموجودات ، وتختلف مصادر هيكل التمويل في المصارف من ناحية تكلفة الحصول على مصدر التمويل و المخاطر .

3.2.2 محددات الهيكل التمويلي

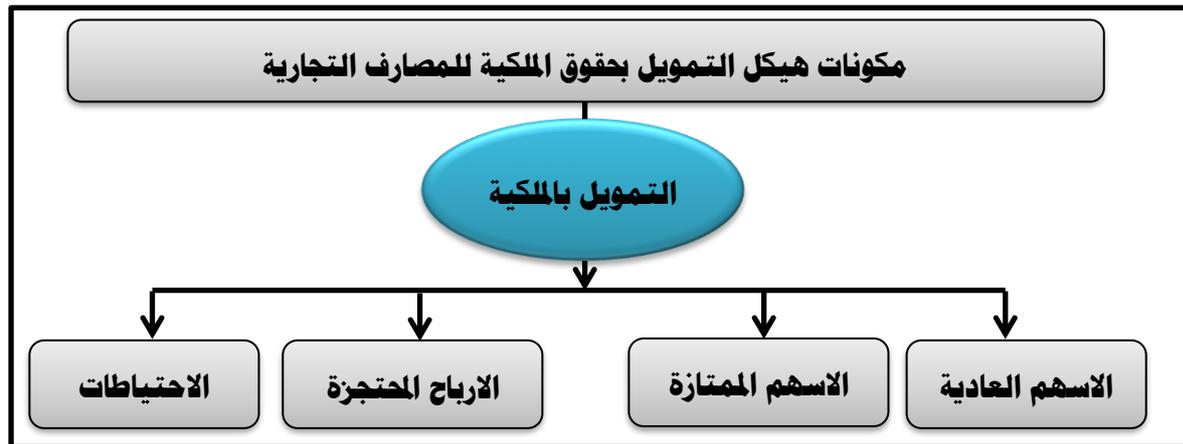
لإيجاد مزيج مناسب للمصادر التمويلية يرتبط بالقرار الذي يتخذه المدير المالي ، ولكنه لا يتمتع بالحرية المطلقة من اختيار نوع التمويل حتى على مستوى الادارة المالية او الادارة العليا وانما هناك العديد من المحددات التي تؤثر على اختيار الهيكل التمويلي إذ عرضت دراسة (Mueller&Sensini, 2021) مجموعة من المحددات وكما يلي :

- **حجم المؤسسة المالية :** فكلما زاد حجم المؤسسة زادت قدرتها على الاقتراض وذلك لعدة اسباب (Nizaeva&Coskun, 2018: 83) منها :
 - ان افلاس المؤسسات المالية ذو الحجم الكبير احتمال اقل مقارنة بالصغيرة .
 - المؤسسات الكبيرة حجما تتمتع بإمكانية اكبر للتوجه للأسواق المالية للاقتراض (Belqasim, 2016: 7)

- **الربحية** : تعد من المحددات الفعالة على اتخاذ القرارات في اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة ولكن بطبيعة الحال هناك اختلاف في نوع العلاقة المتكونة بين الربحية وهيكل التمويل وذلك وبحسب النظرية الثانية (تسلسل المصادر بالأفضلية) تميل المؤسسات المالية التي تمتلك ربحية كبيرة الى استخدام التمويل بالملكية وخصوصا الارباح (المحتجزة) متبعة قرار الافضلية في المصادر .(Nour El-Din & Al-Seriti, 2015: 197)
- **هيكل الموجودات**: الموجودات الثابتة في حقوق ملكية المؤسسة المالية لها دورا مهما في تحديد هيكلها التمويلي ، تعتبر كضمان لتسديد ديونها وايضا في من ناحية اخرى فالمؤسسات التي لها موجودات ثابتة بمستوى كبير يكون اقتراضها للديون بمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمؤسسات التي تمتلك موجودات ثابتة اقل، اذ تعمل بمثابة ضمان لتسديد القروض وبمخاطرة عدم السداد قليلة (Kuc& Kalicanin,2021:592) .
- **معدل النمو** : ومن خلاله وبحسب نظرية (تسلسل افضلية المصادر) فإن المؤسسة ذات معدل نمو مرتفع نسبيا تقوم بالاعتماد على مصادر داخلية لتمويل هيكلها ، وايضا ارباحها المتحققة من لاستثمارات يتم استخدامها لتعزيز هذا النمو ، ومن هذه المعطيات الايجابية فعند الاستعانة بالديون من اجل التمويل اذا تطلبت الحاجة فإن لها القدرة العالية لتسديد ديونها الخارجية معتمدة على الأرباح التي تحققت من الاستثمارات (Al-Zuwait et al., 2021: 433).
- **دورة حياة المؤسسة المالية** : ان التمويل بالديون يزيد كلما زاد عمر المؤسسة ونموها ففي مرحلة النمو يتم تمويل الهيكل المالي من حقوق الملكية ومن ثم مرورا بمرحلة التوسع السريع فالاعتماد يكون على المديونية تماشيا مع التوسع الحاصل .(Sierpiska,2021:127).

3.2.3 مكونات هيكل التمويل بحقوق الملكية

يعتبر احد مصادر التمويل التقليدية ، اذ يتكون من اجمالي الاموال الذي اعطاه المساهمون المؤسسين للمصرف وعوائد الارباح المحتجزة التي تحققت منذ اول تأسيسه (Aziz & Al-Banna', 2021:53)



شكل 2 : هيكل التمويل بحقوق الملكية

Source: Aziz, Amal and Al-Banna, Zainab (2021), "Employing the financing structure to reduce financial fragility using the ATMAN model," an applied study on a sample of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, a published master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, Al-Riyadah Magazine for Finance and Business, Volume 2, Issue 4, Iraq.

ويمكن ان تفرع كما في الشكل (2) اعلاه الى الاتي :

- **الاسهم العادية** : احد الادوات المالية التي بموجبها يمتلك المستثمر حصة في رأس مال المصرف وايضا يمكن لحاملها من المستثمرين ان يحصل على ارباحه بعد ان يسدد المصرف جميع الالتزامات الخارجية ، كما تعطي لحاملها القدرة على المشاركة في الادارة (Matlas et al., 2019:22)
- وتصنف الى ثلاثة اقسام (Al-Taweel, 2020:116)
- وكالاتي:
- الاسهم الاسمية : يسجل رسميا باسم المالك .
- الاسهم الاذنية : كتابة اسم المالك في الشهادة مع الاذن بالتصرف .

- الاسم حاملها : لا يوجد به اسم مالك وانما يمتلكه من يحمله .
- **الاسهم الممتازة :** تتميز هذه الانواع من الاسهم بصفه (الجهين) ، اذ تجمع بين السندات والاسهم العادية ، اي لها الحق بمشاركة الارباح المتحققة كدفعات منتظمة تعطي للمستثمرين قبل اصحاب الاسهم العادية، وايضا لها قيمة اسمية كما في (السند)، و خاضعة للضريبة من ملكية الجهة المصدرة لها (Al-Jubouri & Al-Khalidi, 2021:315).
- **الارباح المحتجزة :** يقوم المصرف عادتاً باحتجاز قسم من الارباح المتحققة ولا يقوم بتوزيعها على المساهمين ويذخرها لمواجهة مختلف المخاطر ، اذ تعد مصدر للتمويل الداخلي في المصارف (Ismail & Jennier, 2020:538).
- **الاحتياطات:** يمكن ان تصنف الى صنفين (Al-Mashhadani & Al-Qadi, 2017:16) :
 - الاحتياطات الاجبارية :: تخصص نسب من الارباح اجباريا ويتم جمعها ، والاحتياطات الاجبارية لا تستعمل في التمويل الداخلي .
 - الاحتياطات الاختيارية :: نسبة من الارباح تجمع لغرض تعزيز القوة المالية .
- وكما ذكر (Kustinah,2020:418) ان الافضلية دائما تكون للتمويل الداخلي للمؤسسات المالية لانخفاض المخاطر لهذا النوع من التمويل .

3.2.4 مؤشر قياس هيكل التمويل بحقوق الملكية

جدول 2 : مؤشر قياس هيكل التمويل بحقوق الملكية

النسبة	مؤشر قياس
التمويل بحقوق الملكية / مجموع المطلوبات	التمويل بحقوق الملكية

المصدر: اعداد الباحثان بالاستناد الى: (Al-Mayah & Al-Binaa, 2019: 8)

4 الاطار العملي :

4.1 التحليل المالي

أ. كفاية رأس المال:

يعتبر احد اهم المؤشرات التي تقاس به الملاءة المالية للمؤسسات المالية النشطة ومن خلال كفاية رأس المال يستطيع المراقبون والسلطات التنظيمية ان يحدوا مدى طاقة المصرف في التغلب على المخاطر بأسرع وقت واقل خسارة ، وسيقوم الباحثان بقياس (كفاية رأس المال) بالنسب التالية :

■ نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع

نحدد بهذه النسبة مدى بمقدور رأس مال المصرف بالسيطرة على مخاطر زيادة الودائع من (رأس المال) يظهر الجدول (3) كالاتي :

جدول 3 : رأس المال الممتلك / الودائع

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستئثار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.1960	1.1052	0.8575	1.7024	1.0976	0.9308	1.9150	0.7629	3.6793	2.4589	0.4958	4.8855
2015	0.2992	1.0813	0.8351	1.4055	1.5147	1.9128	3.1562	0.8487	3.0292	2.2371	0.3924	2.8943
2016	0.3416	1.0204	1.1410	2.3200	1.9449	1.7113	3.9470	0.7438	2.0837	2.5043	0.3682	2.5000
2017	0.3875	1.0043	0.8046	2.8626	1.5508	2.1881	2.9794	1.2072	2.2230	2.9951	0.2968	0.8239
2018	0.3392	1.0992	0.6226	2.3610	1.3643	1.9308	3.3238	1.3500	2.0382	1.5133	0.2399	0.7240
2019	0.3407	0.9782	0.9847	4.3695	1.0242	1.4260	4.2982	1.5215	2.2631	1.8817	0.2415	4.3580
2020	0.2594	0.8943	0.9932	1.9945	0.7334	1.3503	4.8160	1.6992	2.6655	2.3337	0.2967	5.1736

المصدر : اعداد الباحثان اعتمادا على برنامج (Excel)

من الجدول (3) ، نستنتج ان المصرف التجاري الذي يمتلك اعلى نسبة لكفاية رأس المال من بين المصارف المبحوثة وللسنوات المحددة كانت من نصيب مصرف عبر العراق اذ بلغت (5.1736) سنة (2020) مما جعل مصرف عبر العراق له قدرة على تلبية عمليات السحوبات الفجائية للمودعين من رأس المال ، دون الوصول لحالة العسر المالي او العجز مع قدرة المصرف ايضا على الحفاظ برأس مال ممتلك ذو كفاية عالية . اما المصرف الذي حل في المرتبة الاخيرة من حيث نسبة كفاية رأس المال كانت من

نصيب مصرف بغداد ، اذ بلغت (0.1960) لسنة (2014) ونظرا لهذه النسبة المنخفضة التي وصل اليها المصرف مقارنة بالمصارف الاخرى، وذلك نتيجة تخلف معظم فروع المصرف جراء الاحداث التي عصفت بالبلد ضمن السنين المرصودة للبحث مما ادى الى ضعف الانشطة الاستثمارية له واستقبال وسحوب الودائع .

- **نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات:** تقيس وتحدد مدى امكانية استعمال راس المال الممتلك الخاص بالمصارف المبحوثة لتمويل الموجودات الكلية ، اذا يمكن ان نقيس مؤشر كفاية راس المال المصارف التجارية وفق هذا المعيار ، يبين الجدول (4) كالاتي :

جدول 4: رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.1600	0.5079	0.4495	0.5310	0.4276	0.4641	0.6191	0.4254	0.7553	0.6216	0.3191	0.6611
2015	0.1732	0.5097	0.4117	0.5534	0.4860	0.4880	0.7133	0.3983	0.7185	0.5980	0.2684	0.7234
2016	0.2356	0.5014	0.4292	0.6115	0.4973	0.5976	0.7594	0.3962	0.6478	0.6742	0.2604	0.6650
2017	0.2540	0.4934	0.3620	0.5726	0.4731	0.6618	0.6856	0.5319	0.6066	0.7072	0.2204	0.7893
2018	0.2395	0.4663	0.3340	0.5891	0.4904	0.6299	0.6554	0.5438	0.6486	0.5742	0.1898	0.8353
2019	0.2415	0.4919	0.4060	0.5021	0.4056	0.5686	0.7691	0.5585	0.6545	0.6288	0.2037	0.7701
2020	0.1961	0.4641	0.4088	0.4342	0.3440	0.5573	0.7892	0.6014	0.6783	0.5772	0.2226	0.7844

المصدر : اعداد الباحثان اعتمادا على برنامج (Excel)

خلال الجدول (4) ، نجد ان اعلى نسبة لكفاية راس المال للمصارف المبحوثة كانت النسبة الاعلى ولل سنوات المرصودة حققها مصرف عبر العراق اذ بلغت (0.8353) سنة (2018) وهذا يشير على امتلاك المصرف لراس مال كاف للحفاظ على اموال المودعين والمستثمرين وكذلك لضمان حقوق المساهمين. اما ادنى نسبة لكفاية راس المال قد تحققت للمصارف المبحوثة كانت من نصيب مصرف بغداد اذ بلغت هذه النسبة (0.1600) سنة (2014) ونظرا لهذه النسبة المنخفضة التي وصل اليها المصرف مقارنة بالمصارف الاخرى وذلك نتيجة تخلف معظم فروع المصرف جراء الاحداث التي عصفت بالبلد ضمن السنين المرصودة مما ادى الى ضعف الانشطة الاستثمارية والذي يعتبر من اقدم المصارف المختارة واكثرها فروعاً متوزعة في المحافظات العراقية .

ب. نسبة التمويل بحقوق الملكية

ومن خلال هذا المؤشر نستطيع معرفة حجم مصادر التمويل بالملكية من مزيج المصادر المستخدمة في تكوين هيكل تمويل المصارف التجارية المبحوثة، وسنقوم بقياسه خلال النسبة الاتية:

- **حقوق الملكية الى مجموع المطلوبات**

خلال هذا المقياس يمكننا من قراءة نسبة الملكية التي شاركت في مزيج المصادر التي تتألف منها مصادر هيكل التمويل، اي ان المصرف الذي يمتلك اعلى نسبة هو من يمتلك مصادر ملكية مرتفعة يظهر الجدول (5) كالاتي :

جدول 5: حقوق بالملكية / مجموع المطلوبات

السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المتحد	مصرف الاهلي	مصرف الائتمان	مصرف سومر	مصرف الخليج	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف المنصور	مصرف عبر العراق
2014	0.1905	1.0322	0.8167	1.1326	0.7471	0.8661	1.6230	0.7402	3.0860	1.6127	0.4687	1.9506
2015	0.2206	1.0399	0.6999	1.2396	0.9456	0.9530	2.4873	0.6647	2.5517	1.4875	0.3668	2.6151
2016	0.3082	1.0060	0.7522	1.5742	0.9862	1.5280	3.1564	0.6561	1.8394	1.9414	0.3521	1.9849
2017	0.3360	0.9741	0.5676	0.9238	0.8978	1.9572	2.1806	1.1362	1.9504	2.4152	0.2826	3.7451
2018	0.3150	0.8738	0.5015	1.4340	0.9625	1.7020	1.9022	1.1918	1.8461	1.3483	0.2373	5.0722
2019	0.3185	0.9681	0.6837	1.0087	0.6823	1.3182	3.3302	1.2651	1.8945	1.6975	0.2519	3.3491
2020	0.2440	0.8663	0.6917	0.7678	0.5243	1.2586	3.7434	1.5085	2.1085	1.3652	0.2863	3.6389

المصدر : اعداد الباحثان اعتمادا على برنامج (Excel)

من الجدول (5) ، نستنتج ان اعلى نسبة تحققت للمصارف التجارية المبحوثة كان من نصيب مصرف عبر العراق بمقدار (5.0722) سنة 2018 ، و يدل على امتلاك المصرف اعلى نسبة للمصادر بحقوق الملكية من خلال قياس نسبة التمويل بالملكية اذ يمثل ارتفاع هذه النسبة دلالة على ارتفاع نسبة المصادر الممتلكة المستخدمة في الهيكل التمويلي للمصرف التجاري المبحوث وبالتالي يمكننا القول ان المصرف الذي يستخدم مصادر للتمويل من المصادر الممتلكة يتجنب مخاطرة عدم السداد وكذلك يكون كل ايراد الاستثمارات للمساهمين. اما ادنى نسبة التي تحققت من خلال هذا المؤشر فكانت من نصيب مصرف بغداد بمقدار (0.1905)

لسنة (2014) ويدل انخفاض هذه النسبة على ان المصرف التجاري المعني قد استخدم مصادر للتمويل من المديونية اعلى من مصادر الملكية مما يجعل هذا المصرف معرضا بشكل كبير لمخاطر عدم السداد .

4.2 الاختبار الاحصائي للبحث

أ. الاحصاء الوصفي :

■ **الاحصاء الوصفي لمتغير كفاية رأس المال :** تشير النتائج الواردة في الجدول (6) اذ تظهر مستويات كفاية رأس المال الى ان مصرف سومر حقق اعلى نسبة اذ بلغ الوسط الحسابي لكفاية رأس المال للمصرف (2.1019) وبلغ الانحراف المعياري (5083) كما بلغت اعلى قيمة (2.8026) وادنى قيمة (1.2671). اما مصرف بغداد فقد حصل على ادنى نسبة اذ بلغ الوسط الحسابي لكفاية رأس المال (2.617) و الانحراف المعياري (0494) . وكانت اعلى قيمة (3.208) وادنى قيمة (1.780) ويشير هذا الارتفاع في نسبة كفاية رأس المال للمصارف اي امتلاك اموال خاصة كافية لحماية المصرف من التعرض للخسائر المختلفة .

جدول 6: الاحصاء الوصفي لمتغير كفاية رأس المال

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
مصرف بغداد	7	.2617	.0494	.3208	.1780
مصرف الاستثمار	7	.7584	.0432	.8066	.6792
مصرف الشرق الاوسط	7	.6457	.0978	.7851	.4783
مصرف المتحد	7	1.4864	.4869	2.4358	.9795
مصرف الاهلي	7	.8824	.2265	1.2211	.5387
مصرف الائتمان	7	1.1012	.2398	1.4250	.6975
مصرف سومر	7	2.1019	.5083	2.8026	1.2671
مصرف الخليج	7	.8277	.2337	1.1503	.5700
مصرف الموصل	7	1.6208	.3248	2.2173	1.3434
مصرف اشور	7	1.4504	.2557	1.8512	1.0438
مصرف المنصور	7	.2868	.0683	.4075	.2149
مصرف عبر العراق	7	1.8991	.9062	2.9790	.7797

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد مخرجات برنامج (SPSS -24)

■ الاحصاء الوصفي لمتغير هيكل التمويل بحقوق الملكية

تشير النتائج الواردة في الجدول (7) ، اذ ان مستويات نسبة لهيكل تمويل المصارف (التمويل بحقوق الملكية) الى ان مصرف عبر العراق حقق اعلى نسبة اذ بلغ الوسط الحسابي لمصادر الملكية (3.1937) وبلغ الانحراف المعياري (1.1102) كما بلغت اعلى قيمة (5.0722) وادنى قيمة (1.9506) . اما مصرف بغداد فقد حصل على ادنى نسبة اذ بلغ الوسط الحسابي (2761) وبلغ الانحراف المعياري (0568) . وكانت اعلى قيمة (3360) وادنى قيمة (1905) . ويدل ارتفاع مستويات المصادر المملوكة في مزيج الهيكل التمويلي ان المصرف يتمتع بكفاية رأس مال مرتفع وانه اعتمد بالتمويل على الملكية كتمويل على المديونية في المصادر وهذا ما يجعل المصرف التخلص بصورة كبيرة من مخاطر عدم السداد.

جدول 7: الاحصاء الوصفي لمؤشر قياس المتغير التابع التمويل بحقوق الملكية

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
مصرف بغداد	7	.2761	.0568	.3360	.1905
مصرف الاستثمار	7	.9657	.0706	1.0399	.8663
مصرف الشرق الاوسط	7	.6733	.1069	.8167	.5015
مصرف المتحد	7	1.1543	.2846	1.5742	.7678
مصرف الاهلي	7	.8208	.1739	.9862	.5243
مصرف الائتمان	7	1.3690	.3921	1.9572	.8661
مصرف سومر	7	2.6318	.7929	3.7434	1.6230
مصرف الخليج	7	1.0232	.3363	1.5085	.6561
مصرف الموصل	7	2.1823	.4700	3.0860	1.8394
مصرف اشور	7	1.6954	.3781	2.4152	1.3483
مصرف المنصور	7	.3208	.0809	.4687	.2373
مصرف عبر العراق	7	3.1937	1.1102	5.0722	1.9506

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد مخرجات برنامج (SPSS -24)

أ. تحليل نتائج علاقة الارتباط

في هذه الفقرة اختبار صحة الفرضية الأولى، يتضح من الجدول (8) وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية طردية قوية بين المتغير المعتمد كفاية رأس المال وبين المتغير التابع هيكل التمويل بحقوق الملكية عند مستوى معنوية (0.000) وبهذا نرفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين كفاية رأس المال و هيكل التمويل بحقوق الملكية) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية الأولى، كما يعرض الجدول (8) وكالاتي :

جدول 8 : علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وهيكل التمويل بالملكية

مستوى الدلالة	كفاية رأس المال	المتغير التفسيري
		المتغير المستجيب
0.000	0.932**	هيكل التمويل بحقوق الملكية
**P ≤ 0.01		N=12

المصدر : اعداد الباحثان استنادا الى برنامج (SPSS -24)

من خلال نتائج الجدول (8) نجد ان وجود علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية طردية قوية بين كفاية رأس المال وهيكل التمويل بحقوق الملكية ، اذ بلغت قيمتها (0.932**) عند مستوى معنوية (0.000) وتدل هذه النتيجة الى ان امتلاك المصارف التجارية المبحوثة كفاية رأس المال عالية يؤدي الى ارتفاع نسبة مصادر التمويل بالملكية في مزيج التمويل.

ب. تحليل نتائج التأثير

جدول 9 : التأثير بين كفاية رأس المال وهيكل لتمويل بالملكية

مستوى الدلالة Sig.	قيمة F	قيمة T	الخطأ المعياري للتقدير	R ² مربع معامل الارتباط المعدل	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	النموذج	
							المتغير التفسيري	المتغير المستجيب
0.000	65	8.113	0.346	0.85	0.86	0.93	المتغير التفسيري	المتغير المستجيب
خاص بمعامل التحديد	دالة عند مستوى دالة (0.000)	دالة عند مستوى دالة (0.000)					كفاية رأس المال	هيكل التمويل بحقوق الملكية
**P ≤ 0.01							N=12	

المصدر : اعداد الباحثان استنادا الى برنامج (SPSS -24)

من خلال نتائج الجدول (9) نجد ان قيم (F) لنموذج الانحدار الخطي تساوي (65) عند مستوى دلالة (0.000) مما يدل على وجود دلالة احصائية معنوية لنموذج الانحدار الخطي البسيط الذي تم توقيفه بمؤشر المتغير المستجيب (هيكل التمويل بحقوق الملكية) بدلالة مؤشر المتغير التفسيري (كفاية رأس المال) عند مستوى دلالة (0.000) يتبين كذلك ان قيمة معامل التحديد (R²) تساوي (0.86) اي ان النموذج يفسر 86% من التباين الكلي لمؤشر للمتغير التابع وبعد تعديل اثر المتغير المستقل في النموذج فاصبح (R² المعدل) يساوي (0.85) مما يعني ان كفاية رأس المال في نموذج الانحدار اسهمت وفسرت 85% من التباين الكلي للمتغير التابع هيكل التمويل بحقوق الملكية، والباقي 15% هي متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها او انها غير داخلية في نموذج الانحدار أساسا، وعليه ان نموذج الانحدار مقبول الى حد كبير جدا لأنه يحقق 85% من التنبؤات ومن خلال متابعة قيم معاملات (B) واختبار (T) لها تبين ان قيمة (T) المحسوبة بلغت (8.113) وعند مستوى دلالة (0.000) وهي علاقة تأثير طردية اي ان كلما حصل ارتفاع في كفاية رأس المال قابله ارتفاع ايجابي بمصادر التمويل بالملكية ، واستنادا لما سبق فنرفض الفرضية العدمية الذي تنص على (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنسبة كفاية رأس المال مع هيكل التمويل بحقوق الملكية) ونقبل الفرضية البديلة للفرضية الثانية.

5.1 الاستنتاجات :

- هناك تفضيل يتبعه اصحاب القرار في مجلس الادارة لاختيار المصادر التمويلية ، فالاختيار الاول يكون للتمويل بالملكية وعند الحاجة يذهب باتجاه التمويل بالمدىونية ان اختيار مصدر للتمويل عالي التكاليف وكان المصرف يعاني من نقاط ضعف ، ينتج عن ذلك هدر بالأرباح .
- ان كفاية راس المال مؤشر مهم في تحديد ملاءة المؤسسة المالية فله التأثير الكبير في اختيار نوع المصادر فارتفاع نسبة هذا المؤشر يذهب الى اختيار حقوق الملكية للتخلص من مخاطر عدم السداد.
- اظهرت النتائج ، وجود علاقة ارتباط ذي دلالة معنوية طردية قوية بين كفاية راس المال وبين هيكل التمويل بالملكية .
- كما يوجد تأثير ذي دلالة معنوية طردية لكفاية راس المال على هيكل التمويل بحقوق الملكية .
- اوضح البحث من خلال اجراء الاحصاء الوصفي للمصارف المبحوثة ان مصرف سومر كان يتمتع بأعلى مستوى لكفاية راس المال ، للسبع سنوات المرصودة ، مما يجعله في مقدمة المصارف التجارية المبحوثة في تحقيق اهدافه فضلا عن نجاح العمليات الاستراتيجية والتشغيلية .

5.2 التوصيات :

- ضرورة ادراك اهمية كفاية راس المال لتحديد نوع المصادر للهيكل التمويلي للمصارف التجارية والمؤسسات المالية لأنها تؤثر بصورة كبيرة على النوع والكلفة والمخاطر التي ترافق ذلك المصدر التمويلي .
- العمل الجاد بنسبة كفاية راس المال ، التي ظهرت متدنية بالنسبة لمصرف بغداد الاستثماري للسنوات المرصودة للبحث.
- من الضروري تفضيل المصادر المملوكة في مزيج الهيكل التمويلي للمصارف ، ما يجعل المصرف اكثر ثبات لو قورن بالمصارف التي تعتمد بالأساس على مصادر المدىونية .
- العمل على دراسة مؤشرات نوعية كالمغيرات الاقتصادية وطبيعة البيئة التي تعمل بها المصارف التي كانت سبب في انخفاض كفاية راس المال لبعض المصارف.
- ضرورة استناد المصارف التجارية المبحوثة الى معطيات ونتائج هذا البحث لوضع الخطوات الاولى لقياس كفاية راس المال معالجة الاخفاقات التي حددت

المصادر والمراجع

1. Al-Harith, Muhammad and Hazouri, Hassan, (2018), "Credit Risks and their Impact on the Adequacy of Banking Capital", an applied study, a published doctoral thesis, University of Aleppo, Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, Volume 2, Issue 43, Syria.
2. Al-Jubouri, Iyad and Al-Khalidi, Fatima (2021), "The Impact of the Funding Structure on the Value of Regular Shares", An Applied Study on the Iraq Stock Exchange, a published master's thesis, University of Baghdad, College of Administration and Economics, Dinars Magazine, Volume 1, Issue 22, Iraq.
3. Al-Mashhadani, Ghassan and Al-Qadi, Ibrahim, (2017), "The Impact of the Weighted Cost of Capital in Maximizing the Wealth of Owners," an experimental study of industrial companies listed on the Amman Stock Exchange, an unpublished master's thesis, Department of Accounting, Middle East University, College of Business, Amman Jordan.
4. Al-Mayah, Shaima, and Al-Banna', Zainab, (2019), "Measuring financing requirements and their role in improving the market value of the bank," an applied study on a sample of banks listed in the Iraqi market, unpublished master's thesis, Banking and Financial Sciences, College of Administration and Economics, Karbala University, Iraq.
5. Al-Nuwairan, Zaher, (2019), "Financial Analysis of Cash Flow Indicators, Capital Adequacy and Banking Liquidity Risks for the Housing Bank for Trade and Finance of Jordan (2011-2015)", Zarqa Private University, Rafidain Development Journal, Issue 121, Volume 38, Jordan.
6. Al-Taweel, Sam Muhammad, (2020), "The use of fair value in measuring the real value of the ordinary shares of banks listed on the Palestine Stock Exchange using the profitability multiplication model," Al-Aqsa University, Gaza, Journal of Economics and Finance, Volume 6, Issue 2, Palestine.
7. Al-Zeweet, Mutasim and Al-Zeweet, Montaser and Ibrahim, Dalia, (2021), "Determinants of Capital Structure in Islamic and Conventional Jordanian Banks for the Period (2003-2019)", a comparative econometric study, a published master's thesis, The Jordanian Journal of Islamic Studies, Volume 17, Issue 4.
8. Annual reports and general budgets of the commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, published on the official website of the Iraq Stock Exchange for the period (2014-2020) for the study sample banks.

9. Ayyash, Zubair, and Al-Ayeb, Sanaa, (2018), "The application of Basel (3) reforms in Arab banks with reference to Gulf banks (Saudi Arabia, the Emirates, Bahrain)", *North African Economics Journal*, Volume 14, Number 18, Algeria
10. Aziz, Amal and Al-Banna, Zainab (2021), "Employing the financing structure to reduce financial fragility using the ATMAN model," an applied study in a sample of private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, a published master's thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala, *Al-Riyadah Magazine for Finance and Business*, Volume 2, Issue 4, Iraq.
11. Belkacem, Afaf, (2016), "The Impact of the Financing Structure on the Financial Performance of Insurance Companies", Case Study of National Insurance Companies SAA - for the period 2010 to 2014, University of Kasdi Merbah Ouargla, unpublished master's thesis, economics, management and commercial sciences, specializing in finance Banks, Algeria.
12. Ismail, Haitham and Jeni'er, Silwan, (2020), "The effect of structural transformations in the framework of the indications of financial indicators for the structure of owned financing and their reflection on the financial performance of commercial banks for the period 2009-2018", applied research on a sample of Iraqi commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Issue 59, Iraq.
13. Jong, R. (2016). Estimating the financial impact of data quality issues (Master's thesis, University of Twente).
14. Kuć, V., & Kaličanin, Đ. (2021). Determinants of the capital structure of large companies: Department of Business and Management Economics - Faculty of Economics - University of Belgrade - Serbia, *Economic Research*, 34(1), 590-607.
15. Kujawski, L., Liszewska, M., & Penczar, M. (2020). The impact of funding structure on EU banking sector stability. *Zeszyty Naukowe SGGW, Polityki Europejskie, Finanse i Marketing*, (24 (73)), 143-154.
16. Kustinah, S. (2020). Funding Analysis, Company Cash Flow Statement and Its Effect on Banking Firm Value. *International Journal of Science and Society*, 2(1), 414-427.
17. Mueller, A., & Sensini, L. (2021). Determinants of financing decisions of SMEs: evidence from hotel industry. *International Journal of Business and Management*, 16(3), 117-127.
18. Muhammad, Souad and Mubarak, Mithal and Baban, Raad (2013), "Measurement of Capital Adequacy in Private Banks," an applied study in the Economy Bank for Investment and Finance, Institute of Administration, Rusafa, *Journal of the University College of Economic Sciences*, Issue 34, Iraq .
19. Mutlas, Warda and Qadri, Zainab and Abd al-Basit, Aliyah (2019), "Formation of the optimal investment portfolio for common stocks", an analytical study of the Saudi stock market, an unpublished master's thesis, specializing in monetary and banking economics, University Center - Abdel Hafeez Bou Souf Mila, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria.
20. Nizaeva, M., & Coşkun, A. (2018). Determinants of the financing obstacles faced by SMEs: An empirical study of emerging economies. *Journal of Economic and Social Studies*, 7(2), 81.
21. Noureddine, Ali, and Al-Sriti, Hussein, (2015), "Determinants of choosing the financial structure of companies," an applied comparative study between developed and developing countries, *Sebha University Journal of Human Sciences*, Volume 14, Number 2.
22. Rashm, Muhammad and Daghim, Alaa, (2018), "The effect of capital adequacy according to the requirements of the Basel III Committee on the profitability of commercial banks, an applied study on a sample of Iraqi private banks," Al-Muthanna University, College of Administration and Economics, Department of Banking and Financial Sciences, *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume 8, Number 1, Iraq.
23. Sierpiska, M. (2021). Determinants of Mining Companies' Capital Structure. University of Economics and Human Sciences - Warsaw - Poland, *mineral resource management*, 37(2), 125-144.
24. Sugiyarto, G. (2015). Financial soundness indicators for financial sector stability: a tale of three Asian countries. Asian Development Bank.